وحمله غيره اشارة الى القرائن الحاليه والمقاليه قوله لان السامع لا يخفى ان هذا
الدليل انما يقتضى ان لا يكون جميع الطرف داله بالوضع لا انه لا يكون بعض الطرف
كذلك لكن المقرر عندهم ان الدال بالوضع بمنزله اصوات الحيوانات وان كان
الشارح قد نقل عنه ان عدم الوضوح والخفا فى المطابقه مما يمكن المناقشه
فيه اذا العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن وهو قابل
للشده والضعف ورد بان التفاوت فى الظن لا يوجب التفاوت فى الاسما
قوله والالم يكن كل واحد من الالفاظ المراد بالدلاله ما يترتب عليها عند
العلم بالوضع والاستعمال اعنى الفهم لا معناها الحقيقى لعدم توقفه على
العلم بالوضع كما اشار الى ذلك الشارح بقوله والالم يتحقق الفهم قوله مثلا اذا
ولمناجيده الخ لا يقال المثال الجزئى لا يثبت قاعده كليه لانا نقول هذه القاعده
بديهيه نبه عليها بالمثال توضيحا لها وايضا اشار بقوله مثلا الى ان الحال فى
جميع الامثله كذلك واذا بين حال مثال بوجه علم انجراره فى جميع الامثله
على سوا ثبت الحكم الكلى بلا شبهه ومثل هذا يسمى فى المطارحات تصويرا
للبرهان الكلى فى مثال تانيسا به فان انس النفس بالجزئيات اكثر من انسها
بالكليات قوله وبعد تحقق العلم بالوضع قبل عليه العلم بالمدلول الالتزامى
انما ضرورى بعد حصول العلم بالعلاقه فالاولى ان يقال المراد الاختلاف
فى الوضوح بالنظر الى نفس الدلاله بان يكون بعض المدلولات واضح العلاقه
قليل الواسطه والبعض الآخر بالعكس قوله فيمكن بان يدل الملزوم فيه ان
دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم لا دلالة اللازم
من حيث هو لازم على الملزوم فتاديه الملزوم بالفاظ موضوعه لتلك اللوازم
المختلفه المراتب ليست بطريق الدلاله الالتزاميه اللهم الا ان يراد بالملزوم
السعه وبالملزوم المتبوع وباللازم التابع ويلاحط فى كل منهما المدويه بالمعنى
المعتبر عند اهل هذا الفن فتامل قوله بل الامر بالعكس الذى يقتضيه ما سبق من

قوله من دلالة النخ
بدعى تقدير مضاف
اى دلالة لفظ النخ

يكون

يكون المراد بالعكس ان دلالة الشئ على جزء جزئه اوضح من دلالته جزئه على جزئه
مثلا يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه ولا خفا فى
فساده وان الدليل لا يدل عليه بل انما يدل على ان فهم الجسم من الانسان سابق
على فهم الحيوان منه فلا بد من ان يراد بالعكس هو عكس ما تضمنه الكلام السابق
فانه فهم منه ضمنا ان دلالة الشئ على جزئه اوضح من دلالته على جزء جزئه لكن الامر
ينبغى ان يكون بالعكس قوله لكن المراد ههنا انتقال الذهن الخ كانه اشار بقوله
ههنا الى مصطلح اهل البيان والدليل عليه ما قال السكاكى من ان ايراد المعنى
الواحد على صور مختلفه لا يتاتى الا فى الدلالات العقليه وهى الانتقال من معنى
الى معنى بسبب علاقه بينهما وحينئذ لا يتصور ما شارح المطالع لهذا القول وانهم
صرحوا بان التضمن لا يستلزم المطابقه لان ذلك مبنى على اصطلاح اهل الميزان قوله
ثم اللفظ الخ هذا مبنى على ان دلالات التشبيه وضعيه قال السيد قدس سره
فى شرح المفتاح الصواب فى هذا المقام ما حققه بعض الشارحين مشايخنا وهو ان
اللفظ بتوسط الوضع انما يقتضى المعنى الموضوع له او ما له علاقه معه بحيث ينتقل الذهن
من الموضوع له اليه فى الجمله وهو المسمى عندهم باللازم فاللفظ ان استعمل فى الموضوع
له كان حقيقه وان استعمل فى لازمه فاما ان يكون هناك علاقه المشابهه او غيرها
فعلى الاول ان كان معه قرينه تنافى اراده المعنى الموضوع له كان استعاره وان
لم يكن كان تشبيها وعلى الثانى ايضا ان كان معه تلك القرينه المانعه كان مجازا
مرسلا وان لم يكن كان كنايه فاصول علم البيان اربعه فاذا اضيف الاستعاره
الى المجاز المرسل للاشتراك فى مطلق المجاز صارت ثلاثه ويظهر من هذا ان التشبيه
اصل حقيقى من اصول هذا الفن الا ترى ان له مراتب متفاوته فى الوضوح والخفا فيه
من النكت واللطائف البيانيه ما لا يخفى قوله او غير ذلك كانه اراد به التجريد او هو
مع نحو ضرب زيد وعمرو ان جوز ادخاله فى التشبيه قوله لئلا يعود الى التسلسل

طعن السيد
لهذا القول بان
لعله يريد بقوله ان
التضمن لا يستلزم المطابقه
فى الدلالات التى قيد ه
الشريف والاولى ان يقال
العموم لعدم لزومه
التضمن فى البساطه

على معنى ان
المقصود الاصلى
من وضع اللفظ للمعنى
فهمه منه لا فهم جزء منه
الخ ما ذكره السيد
فى المطول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)